بيـــــان

سعادة السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

فـــي

اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات
والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي
(الدورة الموضوعية الأولى)

٩-١٣ سبتمبر ٢٠١٩
مقر الأمم المتحدة - نيويورك

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

نهنئكم على انتخابكم لرئاسة الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، ويسرنا أن نشارك في تبادل الآراء في هذه المناقشة الهامة الهادفة لجعل عملية الأمم المتحدة التفاوضية بشأن أمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر ديمقراطية واستيعابا وشفافية، ونتطلع إلى أن تكون هذه الدورة الأولى دورةً مثمرة.

السيد الرئيس،

إن التقدم الكبير في التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات له فوائد عديدة ويساهم في تحقيق الرفاه والتنمية المستدامة، إلا أن هذا التقدم المتسارع يخلق في الوقت نفسه فجوات في مجال أمن المعلومات والاتصالات وتحديات ومخاطر تمتد إلى مختلف القطاعات علاوة على الأمن الدولي. ولقد تعرضت دولة قطر لأعمال عدائية غير مشروعة تقف وراءها جهات حكومية من دول أخرى استهدفت بث معلومات مغرضة وكاذبة وكان لها تداعيات خطيرة على الأمن القومي والإقليمي.

وفي ظل هذه المخاطر والتحديات التي تصاحب التكنولوجيا الحديثة، فمن الضروري مواصلة تقييم الأخطار القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات، بما في ذلك التهديدات الإرهابية. وبناءً على ذلك ينبغي دراسة ما يمكن اتخاذه من تدابير واستراتيجيات على مختلف المستويات للتصدي لهذه الأخطار، وتعزيز أمن نظم المعلومات والاتصالات. وهناك حاجة لوضع استراتيجيات وطنية في مجال أمن الفضاء الإلكتروني تكون متوائمة مع مبادئ التعاون الدولي وتشمل حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات، وتشكيل أفرقة تعنى بمواجهة الحوادث الحاسوبية، وتطوير أُطر قانونية دولية متسقة، ووضع مناهج دراسية لبناء القدرات والتوعية، لا سيما برامج لتوعية الأطفال والشباب في مجال السلامة على شبكة الإنترنت. وفي هذا الخصوص، من المفيد تشجيع الحوار والتعاون الدولي وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وبناء القدرات. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دور مفيدا في هذا المجال.

ونود أن ننوه بأنه، في اتخاذ التدابير الرامية للتصدي للأخطار في هذا الميدان، فإن من المهم المحافظة على التدفق الحر للمعلومات، وكذلك من المهم ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق المعلومات والاتصالات.

إن ما يحتاج إليه الجميع هو تسخير الجهود والوسائل المتاحة من أجل حفظ السلام والاستقرار وتهيئة بيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون منفتحة ومأمونة ومستقرة وسلمية ويمكن الوصول إليها. ومن الضروري أن ينصب استخدام التكنولوجيات الحديثة على الأغراض السلمية ويكون الغرض منه تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية والرفاه.

السيد الرئيس،

إننا نؤكد على أن القانون الدولي، وبخاصة ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونرى أن ثمة حاجة للتوصل لصك دولي ملزم للحفاظ على أمن المعلومات ولمعايير وقواعد ومبادئ طوعية للسلوك المسؤول من جانب الدول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغية الحد من المخاطر التي تهدد السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وعليه، فإننا نرحب بمجموعة القواعد والمعايير والمبادئ الدولية للسلوك المسؤول للدول التي كُرِّست في تقريري فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، ونرحب بمواصلة الجهود لصقل وتطوير هذه القواعد والمبادئ.

السيد الرئيس،

تتخذ دولة قطر إجراءات لتسخير أحدث التقنيات وعلى المستويات التشريعية والتنظيمية والتنفيذية للحفاظ على أمن المعلومات، وتتبع في ذلك نهجا شاملا يسترشد بالمبادرات الدولية ذات الصلة ويراعي أمن الأصول المعلوماتية وأمن الأفراد الذين يستخدمونها. وقد تم اعتماد استراتيجية وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني تُعنى بحماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات الهامة، والتصدي للهجمات السيبرانية والتعافي

منها، وإنشاء إطار قانوني وتنظيمي لتمكين الفضاء السيبراني الآمن والحيوي، وتعزيز ثقافة الأمن السيبراني لتشجيع الاستخدام الآمن والملائم للفضاء الإلكتروني، وتطوير القدرات الوطنية. وقد تم إنشاء لجنة وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني، كما تم إنشاء فريق لمواجهة الطوارئ الحاسوبية تابع لوزارة المواصلات والاتصالات يعمل مع الهيئات الحكومية ومنظمات القطاعين العام والخاص والمواطنين لضمان رصد التهديدات والأخطار الإلكترونية واحتوائها والتدريب والتوعية.

وتقوم دولة قطر بالتنسيق والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي في الأمور التي تتطلب ذلك والتي تسمح بها القوانين المحلية. وتحرص على العمل على المستوى الدولي وتدعم المبادرات ذات الصلة لا سيما تحت مظلة الأمم المتحدة حيث شاركنا في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي في عام ٢٠١٠، ونظمت دولة قطر حدثا جانبيا رفيع المستوى في شهر سبتمبر ٢٠١٨ حول أثر الهجمات السيبرانية على العلاقات الدولية والأمن، الذي شهد مشاركة متميزة من الحكومات والقطاع الخاص وساهم في إلقاء الضوء على هذه المسألة الخطيرة وتداعياتها.

وشكرا.